كل اثنين

مبدأ وصاية الأقلية والتحويل الديمقراطي في العراق

ثائر كريم

تحديات الديمقراطية في العراق كثيرة،وعادة ما تتناقل مواضيعها بعض جماعات المثقفين العراقيين والساسة المتنورين.
ولعل احد اخطر هذه التحديات هو مبدأ وصاية الاقلية العارفة وتسويغاته النظرية وممارساته الناتجة عمليا. ينبث هذا المبدأ وتجلياته في منطلقات الفكر السياسي السائد في مساحات اجتماعية واسعة. انه يعشعش، ايضا، في الرؤى الاخلاقية-الدينية والفلسفية التي تتحكم في تأسيس هذا الفكر، فضلا عن الفكر الديني ولا سيما المسيس منه تاريخيا،فان الفكر القومي من قبيل البعثي العفلقي وكذلك الفكر الماركسي ولاسيما اللينيني اللون وكذلك الفكر العشائري،كلها مبتلية بآفة الاقلية النابغة والطليعة البارزة والقيادة الحكيمة.
يتصل هذا المبدأ المنبث في كل هذه التيارات الفكرية بفكرة فوقية ايضا عن الجماعة والعشيرة والامة والدولة، إذ يضفى على هذه الكيانات الاجتماعية بعد جوهراني أخلاقي قائم بذاته خارج إطار المسؤولية الفردية. ويعزى لهذه الكيانات صفة الأساس المسبق لوجود الفرد والمحدد كليا لكيانه الاخلاقي.
لاشك أن لمبدأ وصاية الاقلية العارفة أصولا عريقة في الفكر الاسلامي وممارسته السياسية،وهو ما تمتح منه جل المدارس الفكرية الأخرى، بوعي أو بدون وعي، فالحاكم والإمام و العلماء و(أهل الحل والعقد في مجلس الشورى) هم المنوط بهم ان يهدوا الناس وينصحوا الامة ويقودوا الرعية. الاقلية،تحديدا، هي التي تتحكم برقاب الأغلبية، وهي التي تفسر الماضي وترسم رؤى المستقبل، هي التي يرجع اليها القرار وبها يتحدد المصير.
يستند تعليل مبدأ وصاية الاقلية الى تسويغات نظرية بالغة القوة كان من الصعب تاريخيا ان تدحض. فليس كل الناس سواسية في التعمق في مدارج العلم واستشراف بحوره واكتساب حكمة التجارب وقياس معانيها وتكريس دروسها. الاقلية فقط هي من تمتلك أغزر العلم وأوسع التجربة وهي تعلم كيف تستعملها للوصول إلى أحكام ضرورية عن الراهن وتقديرات رؤيوية عن المستقبلي.
أقول: إن حجة وصاية الاقلية العالمة قوية ويصعب ردها لانها تستند الى حقائق فعلية، فعلى مر التاريخ كانت الاغلبية منشغلة حصرا بتدبير شؤون حياتها اقتصاديا واجتماعيا ومنخرطة في طقوسها الدينية ومآسيها الدنيوية. وبالتالي،كانت القلة فقط (ولاتزال بدرجة او باخرى على الرغم من اتساع مستويات المعرفة بين الناس الان) في كل عصر هي التي تنبغ في الفكر وتتبحر في الفقه وتبدع في الفلسفة وتلمع في علم السياسة وتبرز في كل الميادين الأخرى.
ولكن ثمة حجة مضادة لايمكن ردها ضد مبدأ الاقلية صاحبة الحق الكبير معرفيا واخلاقيا في تقرير المصائر.
ثمة سياقان يمكن عبرهما تفنيد هذا المبدأ. يمكن أن يركز السياق الأول على تحليل مفهوم الأقلية النابغة نفسه،بينما يفكك السياق الثاني مفهوم (الأمة)، فالأقلية تتكون بدورها من افراد لايمكنهم أبدا . حتى وان ارتفعوا حقا فوق مستوى المجتمع المتوسط معرفيا وعلميا . أن يحلوا محلاً ليس محل فرد واحد عاقل بذاته، دع عنك مئات و آلاف و ملايين الأفراد. فالفرد (أي فرد،مهما كان عالما او جاهلا بشرط ان لا يكون مصابا بعاهة عقلية تشله عن اتخاذ قرار عقلاني لاسباب فيزيولوجية بحتة) كيان اخلاقي كامل. الفرد مسؤول اخلاقيا ومعنويا عن نفسه وضميره وقراراته امام ذاته وربه قبل ان يكون امام الاخرين. يمكن ان تكون الاقلية نابغة في الفكر وعالمة في الفقه ومتبحرة في مشكلات المجتمع والإنسان، ولكنها لا تعلم كليا مصلحة الفرد الواحد كما يعرفها بنفسه.
لا أحد سواي يعلم مصلحتي الحقيقية كانسان . وإذا لم يمر ما يقترحه الآخرون لي من مواقف وقرارات عبر فلترات عقلي واسيجة ضميري لتخرج كأنها من لدن ذاتي فانني سأكون مستلب الارادة على الرغم من أنني سأستمر في تحمل المسؤولية الاخلاقية والمعنوية عن ما افعل.
أما السياق الثاني فيتعلق بمفاهيم (العشيرة) و(الجماعة) و(الأمة) و(الدولة) وما إلى ذلك من اطر جماعية ينخرط فيها الفرد منذ ولادته، فكل هذه الكيانات الاجتماعية تراكيب فكرية اولا وقبل كل شيء، وهي لا توجد موضوعيا او حتى معرفيا خارج اطار الفرد الواحد، وهي . ثانيا . علاقات اجتماعية بين الافراد من المستحيل مشاهدتها خارج تلك العلاقات، وهي . ثالثا . توليفات مصطنعة تاريخيا تتبدل شكلا ومضمونا مع الزمن. ما كان يشكل عشيرة قبل الف بل مئة سنة ليس تشكيلا عشائريا على نحو ما هي عليه الحال الان. و امة المسلمين في بدء الدعوة الاسلامية هي ليست أمة المسلمين إبان العهد العباسي أو الآن،وما كان يسمى (دولة) إبان العهد الملكي هو ليس دولة صدام حسين. كل هذه الكيانات قابلة للتفاعل فيما بينها، يحل بعضها محل بعض أو تتراكب فيما بينها بمختلف الصور والابعاد،أو ربما يذوب بعضها في بعض، ومهما بدا من خلود للوهلة الاولى على اي منهما فان الحقيقة الخلدونية دامغة: ليس من ثبات في اي كيان جمعي بذاته، كلها تبرز وتنمو وتتحول وتتلاشى. وحين تعيد هذه التراكيب ترتيب نفسها فان اعادة انتاجها تنطوي دوما على تغييرات في الشكل والمضمون تعكس إشكالات وعي الأفراد ووجودهم سياسيا واجتماعيا ومدى قدرتهم على تحمل مسؤولية مواقفهم وقرارتهم اخلاقيا ومعنويا.
لا يمكن للأقلية أن تتحدث عن رئاسة عشيرة او زعامة قبيلة او نيابة امة او قيادة دولة لمجرد انها نابغة او عالمة او حكيمة او ما إلى ذلك. إن كيفيات قيام سلطة الاقلية وحدود هذه السلطة هي ما يجسد الفرق الاساسي بين الانظمة السياسية والقيم الثقافية والرؤى الفكرية التي تقع تحت سيطرة مبدأ وصاية الاقلية المتميزة وما يقابلها من انظمة وقيم ورؤى ديمقراطية (قد تسود فيها بدورها، ايضا، مختلف النخب السياسية والفكرية)، فان كل الاطر غير الديمقراطية لسيطرة وصاية الاقلية تعتمد حصرا على قنوات خاصة غير شفافة، عادة ما تكون مخفية عن عموم الناس، لا علاقة لها بالانتخاب العام ولا بالمساءلة الجماعية ولا بالنقاش المفتوح. انها تقوم على آليات السيطرة الفوقية على وفق ترتيبات خصوصية. يحدث كل شيء وراء الستار،بلا تفويض من الناس،وبطريقة لا يحق للناس علنا ان يضعوها تحت طائلة المساءلة و لا هم قادرون على تغييرها.
ثمة، باختصار، نقصان فادحان تتسم بهما انظمة سيطرة وصاية الاقلية اللاديمقراطية: لا وجود لانتخابات نزيهة، سرية ومباشرة ومفتوحة لكل اعضاء الجماعة،وانعدام حرية المعارضة بما يتيح نقد سلوكيات الاقلية المسيطرة ومواقفها. لذلك، فان طرق صعود الاقلية لمراكز القرار وكيفية تحديدها لجدول اعمال الجماعة واهدافها وآليات تطبيق القرارات كلها تستمد مسوغاتها من حكمة الأقلية وعلمها وليس من تخويل الناس وحقهم في نبذها.
سيقدم المثقفون العراقيون ودعاة المجتمع المدني ونشطاؤه والساسة المتنورون خدمة كبرى للتغيير الديمقراطي في البلاد لو جرى نقل الحوار عن تحديات للديمقراطية من دوائرها المغلقة وأُخرجت إلى الشارع العراقي.
لا اعتقد أن بناة العراق وابناءه سيرضون بوصاية الاقلية اللاديمقراطية المنتشرة في كل مكان، لو علموا وتشجعوا وادركوا الخيارات واتيحت لهم الفرصة.

قراءة علي الوردي

علي الـــــوردي و الشـــــك

(٤.٣)

علي حاكم صالح

جهد علي الوردي في كل كتاباته في أن يشير أكثر من مرة إلى ما يترتب على الفكر المقود بالحماسة العاطفية من نتائج وخيمة ، و لاسيما ذلك الفكر الذي يحاول أن يتفكر في واقع مجتمع كالمجتمع العراقي. وبطبيعة الحال ، إن الإشارة إلى هذا الجانب الحماسي لا تصل غاياتها مادام هذا الفكر سيظل أسير الآليات الايديولوجية العمياء بطبيعتها.

فالايديولوجيا الحماسية إن استطاعت أن تحقق شيئاً فهو بكل تأكيد لا يتعدى الإطار السياسي، وإن كان علي الوردي يؤكد، في كتابه (الأحلام بين الحلم و العقيدة)، أننا "نحتاج إلى ثورة فكرية واجتماعية مثلما نحتاج إلى ثورة سياسية واقتصادية"، فإن كتابته تدل على أن ثورة كهذه لا يمكن أن تتحقق بالرغبات ولا بالقرارات السياسية وحدها، إنما تتحقق بإشاعة الوعي والتفكير العلمي، وكذلك . وهذا الأهم . بالكشف بصراحة عن العيوب والسلبيات الجوهرية التي تتآكل وجودنا العراقي. يكتب الوردي في الكتاب نفسه : "رب قائل يقول لي: إن هذا المنهج الذي تتبعه في التحري عن عيوب شعبنا قد يضر بنا في هذه المرحلة الاجتماعية التي نمر بها، فالشعب الذي يركز نظره على عيوبه قد يصبح ضعيف الثقة بنفسه، وفي ذلك تهوين لقوة الشعب تجاه أعدائه الواقفين له بالمرصاد"، ويستمر في قوله :" إن هذا القول صحيح، وهو الذي جعلني أحجم عن التأليف والكتابة في عهد جمهوريتنا الزاهر. ولكني مع ذلك أستطيع أن أقول بأن التطرف في اتباع هذا القول قد لا يخلو من ضرر بالشعب كذلك. فإذا كان البحث في العيوب الشعبية يضعف ثقة الشعب بنفسه فقد يكون التكتم عن تلك العيوب والستر عليها مضعفاً للشعب من جهة أخرى، إذ هو يؤدي به إلى الطيش والحماس الزائد".لذلك،يشير،في أكثر من كتاب وفي أكثر من موضع، إلى الخطر الحقيقي الذي يمثله هذا التفكير الحماسي؛ يكتب في كتابه (لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث) :"تتميز المرحلة الراهنة بما نسميه بـ(الحماس الجمعي)، وهذا الحماس كأي شيء آخر في الوجود له محاسنه ومساوئه، فهو من جهة يثير الجماهير ويبث فيهم نزعة الفداء والتضحية،ولكنه من الجهة الأخرى يحجب عنهم النظرة الموضوعية ويجعل مهمة الباحث المحايد بينهم عسيرة. صدق من قال : (إن حماس الجماهير هو وقود التاريخ)، فالحماس هو الذي يحرك الشعوب، ومن الممكن القول إن الشعب البارد الذي لا يتحمس لقضاياه العامة قد يكون طعمة لكل فاتح أو مستغل ظالم. ولكن الذي أريد أن ألفت النظر إليه في هذا الصدد هو أن الحماس لا يكفي وحده لنجاح الشعوب في مضمار الحياة الحديثة، بل لابد أن تساوق معه من الجانب الآخر دقة النظر وموضوعيته".ويبدو أن هذه الظاهرة،التي كان يراها طافحة على السطح الاجتماعي والثقافي، كانت تثير فيه ردود الفعل هذه الداعية إلى تغليب النظرة الموضوعية والمتأنية، بل أنه يعد الشباب المتحمسين خطرين خطورة بعض الجهلة من العوام، و لاسيما أولئك الذي كانوا يترصدونه بسبب كتاباته، "فمشكلتهم أي هؤلاء الشباب المتحمسين أنهم يدرسون قليلاً ويجادلون كثيراً. وهم إذا اعتنقوا فكرة معينة اكتفوا بحفظ نصها الشكلي وأخذوا يصولون ويجولون، وربما هاجموا بها أي رأي لا يعجبهم ولو كان من صلب الفكرة التي يزعمون الدعوة إليها... وقد يسرع أحدهم إلى التهمة المقذعة يقذف بها في وجه من لا يجاريه في رأيه وربما عمد إلى إهانته والاعتداء عليه".وفي الصفحة اللاحقة، يضيف الوردي فقرة بعنوان (توضيح ضروري)، وتتأكد ضرورة هذا التوضيح بعبارته التي يسكنها الرعب :"أرجو أن لا يفهم القارئ من هذا أني أقصد بهذا شباب حزب معين من أحزابنا المتصارعة في هذه الأيام، فالذي ذكرته يصدق على كثير من الشبان المتحمسين من كل حزب وفي كل بلد، لاسيما في هذا البلد الأمين!". وتبدو لي ضرورة هذا التوضيح جلية في خشيته من أن يحسب على طرف ما أو جهة ما، فيناله القسط المستحق الذي يناله كل إنسان يرى خلاف ما يراه السائدون في هذا البلد الأمين! يكتب أيضاً:" لو أتيح لأي حزب أن ينتصر في فترة من فترات الزمن لفعل شبانه مثلما فعل شبان حزب آخر... وها أنذا الآن أسمع عن سلسلة من الاعتداءات الصارخة يقوم بها عصابات من الشبان في بعض مناطق بغداد، إذ هم يركبون الدراجات يبحثون بها عن صيد لهم في زوايا الشوارع لكي يشبعوه ضرباً وتنكيلا. ولو أتيحت لهؤلاء فرصة كافية لما ترددوا عن القيام بأبشع الأعمال والفظائع". (لاحظ أن هذه الكلمات كتبت قبل خمسة وأربعين عاماً!)

❖ ❖ ❖ ❖

لقد انعكست الموضوعية التي حاول علي الوردي الالتزام بحدودها قدر ما أمكن على أسلوب كتابته، فكان هذا الاسلوب، فضلاً بالطبع عما تسعى هذه الكتابة إلى قوله، تجسيداً حقيقياً لروحه الموضوعية، وتجسيدا لفكر غير يقيني جامد (دوغمائي). وهو نفسه يشير إلى هذه السمة في كتابته. يكتب :" هناك في كتبي ناحية أخرى لم يرض عنها بعض القراء هي اتباع طريقة التشكيك حيث كنت أكثر من استعمال (لعل) و(ربما) وما أشبه عند إبداء رأي من الآراء...و يؤسفني أن أرى بعض الناس في هذا العصر، وفي هذا البلد بالذات، يريدون من الكاتب أن يكتب لهم على طريقة (مما لا شك فيه) و(مما لا يتنازع فيه اثنان)، فهم يؤمنون ببعض الآراء إيماناً جازماً ثم يطلبون من الكاتب أن يجاريهم فيها. فإذا امتنع الكاتب عن ذلك ارتابوا في نيته واشمأزوا منه".فما يطغى على ثقافتنا العراقية هو هذا الهم الأيديولوجي العارم، اليقيني بطبيعته، بحيث تعذر وجود توجهات علمية تأخذ على عاتقها دراسة المجتمع العراقي دراسة علمية. وهذا الأمر نجده على سطح كل حقل ثقافي وميدان حياتي. يكتب الوردي :"اشتد الصراع الحزبي عندنا في هذه الأيام، وأخذ كل حزب يشتم خصمه وينسب إليه التطرف والطيش واقتراف الجرائم. وقد ضاعت الحقيقة العلمية في هذا الصراع العنيف"،فميزة التفكير الموجه أيديولوجياً أنه، من جهة طبيعته، وصيرورته ونتاجه من ثم، يتنافى مع روح البحث العلمي الاجتماعي، فكل إيديولوجيا هي محاولة تجريبية تقتطع لنفسها شريحة من جسد الواقع، تتناسب مع توجهاتها، فتكيفها بمقتضى مفاهيمها، وتصوراتها، فتُغلّب ما تراه على ما سواه؛ لأنه لن يعود لغير ما تراه أي وجود حقيقي، هو مجرد زيف يقتضي الإصلاح، أو ربما الشطب والإلغاء. وتزييف الواقعي، والتنطع بإصلاحه من ثم، وصَمَ السياسي والثقافي كذلك. والنتيجة الأكيدة أن مفهوم (الوطن) في تصور الإيديولوجيين بمختلف اتجاهاتهم، هو نفسه سيعاني من المط أو الثلم.
على الرغم من أن البحث في الحقل الاجتماعي لا يتوفر على متطلبات ومستلزمات البحث العلمي الدقيق، ذلك "أن البراءة الإيديولوجية في الدراسات العلمية في حقلي الإنسان والتاريخ مستحيلة"، بحسب عبارة جورج طرابيشي في كتابه (مذبحة التراث في الثقافة العربية المعاصرة)، وعلي الوردي نفسه يشير إلى معاناته من هذه المشكلة في كل ما كتب، يقول في كتابه (لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث) : "لا بد لي في هذه المقدمة العامة أن أشير إلى مشكلة طالما عانيت منها في كتبي السابقة وهي مشكلة الموضوعية والحياد في الدراسة. فسوف نأتي في بعض فصول هذا الكتاب على أمور حساسة جداً في نظر الكثيرين من العراق، وقد اعتاد هؤلاء أن ينظروا في أحداث التاريخ كمثل ما ينظرون نحو هرم (له عدة أوجه)، فكل فريق منهم يركز نظره على وجه واحد منه بينما هو يهمل الأوجه الأخرى" ؛ أقول : على الرغم من ذلك،إن ما يمكن أن يسمى (عقبة الأفكار) والأحكام المسبقة يمكن تلافيها عندما تصبح مهمة التفكير في واقع ما مهمة مشتركة وتوجهاً عاماً لا يلغي تفرداته ولا يكلل الأفكار بقداسة ما. وهنا لا أعني فقط بعض الأفكار المثالية المتصلبة، إنما الحزبية والإيديولوجية سواء بسواء. فالجمود الذي تبدو عليه الأفكار المثالية ربما لا يكون ناجماً عن المصدر الذي تدعي أنها تقتبس منه، إنما هو ناجم عن ادعائها أنها هي، هي بالذات وليس غيرها، من يقدر على الفهم، لتقدم نفسها على هذا النحو كما لو كانت هي المصدر القدسي نفسه، فتمنح نفسها سلطة الإقصاء والنبذ، وهي سلطة لا تختلف في شيء . من حيث نتائجها . عن جميع سلطات النبذ والإقصاء التي تمارسها الإيديولوجيات الأخرى، فهي أيضاً تقاسم التوجهات المثالية ادعاءها حيازة الحقيقة. إن امتلاك الحقيقة لن يوفر الفهم.

رسالة احترام واعتزاز إلى الأخ الأستاذ هاشم الشبلي

كاظم حبيب

الأخ الفاضل الأستاذ
هاشم الشبلي
المحترم ، وزير العدل السابق- بغداد

تحية طيبة

نقلت الأنباء خبر رفضكم قبول حقيبة وزارة حقوق الإنسان في حكومة الدكتور إبراهيم الجعفري. أهنئكم بحرارة على موقفكم الوطني الجريء والواعي للمطب الذي مارسته قوى الاحتلال في العراق ودفعت إليه القوى المذهبية موقفكم نبيل ومشرف في رفضكم قبول منصب وزاري، ولاسيما وزارة الدفاع عن حقوق الإنسان، على أساس مذهبي، وكأن المذهب أصبح الهوية المميزة للعراقيات والعراقيين وليست المواطنة المتساوية التي لا تميز في الحقوق والواجبات بين العرب والكرد وباقي القوميات، وبين المسلم والمسيحي والصابئي المندائي والإيزيدي والكاكائي والشبكي ، وبين المسلم السني والمسلم الشيعي، وبين أتباع الفلسفات والآراء المختلفة.

كلنا يرى ويسمع ويشاهد أن هناك قوى إسلامية سياسية تريد أن تدفع بالبلاد إلى مصاف الدول الطائفية التي تتعامل مع الناس على أساس التمييز بين مكونات الشعب العراقي، وهي ظاهرة خطرة يفترض محاربتها ورفضها، إذ إن ما كرسه صدام حسين عملياً يفترض أن يرفض كليا لا أن تمارس القاعدة نفسها المرفوضة بشكل مقلوب. إن هذه الممارسة يسعى البعض فرضها على الساحة السياسية العراقية من جانب، وردود فعل اخرى تحاول فرض عكس ذلك، وكلاهما يريد الغالبية له أو الدخول إلى الحكم على أساس مذهبي، تسيء إلى الوطن ووحدته ونسيجه الوطني ومستقبله الديمقراطي. إنها الذهنية المغلقة التي تعود إلى قرون خلت لا يمكن أن يكون لها أي مكان في عالمنا الجديد في القرن الحادي والعشرين وفي عصر العولمة والحداثة، حتى لو استطاعت أن تفرض حالة مؤقتة من حالات الارتداد الاجتماعي على المجتمع العراقي، إنها الردة الفعلية عن المجتمع المدني الذي سعى المجتمع العراقي إلى بنائه، ويسعى اليوم إلى تحقيقه.
شعرت بارتياح كبير حين علمت بنبأ رفضكم لهذا المنصب على أساس مذهبي، لأنكم برهنتم فعلاً على أنكم تحسون وتعيشون إنسانيتكم الحقة، وأنكم من نسيج ذلك الحزب الوطني الديمقراطي الذي أسسه الراحل الكبير الأستاذ كامل الجادرجي منذ عام ١٩٤٦، أو بتعبير أدق: من (جماعة الأهالي) و(الإصلاح الشعبي) اللتين ظهرتا إلى الوجود في الثلاثينيات من القرن الماضي.
إن رفضكم هذا سيكون بادرة خير للعراق على المدى اللاحق، إذ لا يمكن أن يرتضي المجتمع بالتوزيع الحصصي الطائفي. وإذا كان التكوين القومي هو المقبول في المجتمعات الإنسانية الديمقراطية، فلا يمكن أن يكون التكوين الديني والمذهبي له أي معنى في إدارة الحكم في البلاد. فليس الدين سوى علاقة فردية خاصة بين الإنسان الفرد وما يؤمن به
تحيتي لحزبكم الذي رفض هذه الممارسة، وتحية لكم لتقديمكم النموذج المنشود في عراقنا الجديد، وتحية لمن يمارس مثل هذا الرفض مستقبلاً.

الرجـــل المناســـب

حسين التميمي

قبل أيام، اتصل بي صديق يعمل في شركة لصناعة السيارات، قلت له : كيف حالك؟ قال : أنا سعيد بحياتي وعملي .. وصديقي هذا، يعمل منذ سنوات في دولة ما من الدول المتقدمة، سألته في مرات لاحقة عن طبيعة عمله ولماذا هو سعيد بعمله، فتوصلت إلى نتيجة مفادها أن هذا الرجل يزاول عملا يحبه. ولا أكتمكم السر فقد شعرت بحزن شديد وأنا أستمع له، فها نحن (ولله الحمد) قد بلغنا مرتبة عليا في مراتب الدول التي تعاني من الفساد الإداري، وقد يقول القارئ: ما علاقة هذا بذاك ؟ لكن تأملوا قليلا .. فلو لم يتم خلط الأوراق عن طريق ما يسمى (القبول المركزي أو- فيما بعد- التعيين المركزي)، لوجد كل مواطن الفرصة في أن يمارس عملا يحبه، وبالتالي سيجد هذا المواطن ما يحقق ذاته، أي أنه سيكون سعيدا بعمله فيبدع والإبداع يعني الجمال والارتقاء، وهو مفهوم يقف في خط مغاير ومعاكس لكل مفردات الانحدار والوضاعة (من قبيل الرشوة والفساد الإداري)، أي أننا كنا سنختصر الكثير من برامج الإصلاح والمعالجة لكل الظواهر التي باتت تشكل اليوم خطراً لا يستهان به، وتحتاج منا إلى بذل جهد كبير وزمن طويل في سبيل معالجتها، ولا يغيب عن بالنا هنا قصة العميل أو الجاسوس الذي كان يشغل منصب وزير في الاتحاد السوفيتي، فهذا الرجل كانت تصل تقارير مستمرة تفيد بأنه جاسوس لدولة معادية، وحين وضع تحت المراقبة المشددة لسنوات طويلة، لم يتم التوصل إلى ماهية جاسوسيته، ولا إلى الطريقة التي يتصل بها مع العدو، فعيل صبر المخابرات الروسية، لذا تم استدعاؤه ومساءلته بشكل مباشر مع وعد بعدم مقاضاته إن هو اعترف بالحقيقة، فقال : أنا مسؤول عن تنظيم قبول الخريجين في دوائر الدولة، ومهمتي تتلخص في وضع الرجل المناسب في المكان غير المناسب، وقد قبضت الثمن مسبقا فما حاجتي للاتصال بالعدو ؟ إذن، لم تكن الدولة المعادية بحاجة إلى معلومات سرية أو إلى أمور أخرى، إنما كانت تحتاج إلى تخريب هذا البلد من الداخل فاهتدت إلى حقيقة مفادها أن أفضل تخريب يمكن ممارسته يكون بوضع الرجل المناسب في المكان غير المناسب، ولو طبقنا هذه النظرية على واقعنا لاكتشفنا مدى عمالة النظام السابق، ومدى غفلتنا لأننا استمررنا في الغزل على منواله، فلا عراق جديد، ولا نهوض ولا تقدم سيحدث، ما لم يعد النظر في مثل هذه الأمور ووضع كل إنسان في مكانه المناسب، بدءاً من ..... الأعلى .